جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الحلقة الثامنة من نشاط المتابعات العلمية

للعام الأكاديمي 2024/2023

تقرير التنمية الصناعية 2024

تحويل التحديات إلى حلول مستدامة

عصر جديد من السياسات الصناعية

الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية- UNIDO

المتحدث

د.مي مصطفى عوض

مدرس الإدارة الاستراتيجية- مركز التخطيط والتنمية الصناعية

منسق النشاط

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

الثلاثاء 7 مايو 2024

فريق عمل نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2024/2023

أ.د. عزيزة عبد الرزاق

الأستاذ بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

منسق النشاط والمشرف العلمي

أ. محمد حسنين عبد الرحمن

مدرس مساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية

محرر التقرير

أ. أمل سرور

مدير عام الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

د. طارق طاهر

أخصائي الاتفاقيات والمؤتمرات والمهمات العلمية -مركز العلاقات العلمية الخارجية

أ. محمد النجار

سكرتير مركز السياسات الاقتصادية الكلية-سكرتارية فنية

عقد معهد التخطيط القومي يوم الثلاثاء 7 مايو 2024 ثامن حلقات نشاط المتابعات العلمية للعام الأكاديمي 2024/2023. والتي قدمت فيها الدكتورة/ مي عوض مدرس الإدارة الاستراتيجية- مركز التخطيط والتنمية الصناعية عرضًا لموجز تقرير التنمية الصناعية 2024 بعنوان "تحويل التحديات إلى حلول مستدامة- عصر جديد من السياسات الصناعية" والصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – United Nations Industrial Development Organization – UNIDO.

يسلّط تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 الضوء على الدور المحوري للقطاع الصناعي في تقديم حلول للتنمية المستدامة، نظرًا إلى أثره البالغ على الأهداف المجتمعية والبيئية. وينطوي التصنيع المستدام على مكافحة تغير المناخ، وتحفيز النمو الاقتصادي، واستحداث ملايين الوظائف اللائقة، مع توظيف أحدث التكنولوجيات. كما يؤكّد التقرير أنّ كل وظيفة في قطاع التصنيع تساهم في خلق 2.5 وظيفة في المتوسط في قطاعات الاقتصاد الأخرى، مع مساهمة قطاع التصنيع بشكل بارز في الابتكار الأخضر مقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث حازت الشركات الصناعية على مستوى العالم على 60 في المائة من جميع براءات الاختراع الخضراء في العالم. وبالتالي، فإن النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

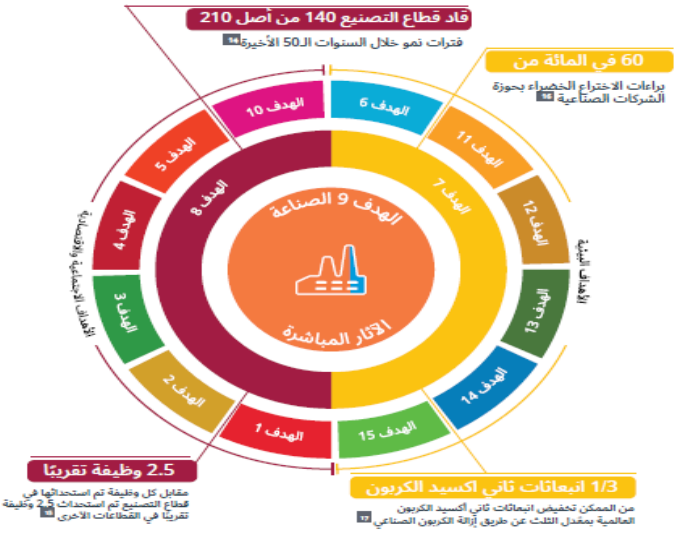

إلاّ أنّ التصنيع المستدام لا يتحقّق من تلقاء نفسه، بل يتطلّب الاستثمارات وتضافر الجهود وتبني سياسات مُصممة بكلّ دقة وعناية. ولا يمكن للسياسات الصناعية التي يمكن تطبيقها في المستقبل أن تكرّر بكلّ بساطة سياسات

الماضي. **لذا، يدعو هذا التقرير إلى دخول حقبة جديدة من السياسات الصناعية الحديثة، والتي تنطوي على أربعة عناصر أساسية:**

أولًا، يجب أن تتماشى السياسات الصناعية الحديثة مع أهداف التنمية المستدامة.

ثانيًا، يجب أن تكون السياسات الصناعية الحديثة جاهزة للمستقبل وأن تأخذ في الاعتبار منذ البداية الأحداث الكبرى التي تعيد تشكيل العالم، وهي التحول في مجال الطاقة، والثورة الصناعية الرابعة، وإعادة التوازن في الإنتاج العالمي والتدفقات التجارية، بالإضافة إلى الاتّجاهات الديموغرافية.

ثالثًا، يجب أن تكون السياسات الصناعية الحديثة قائمة على التعاون. فمن المستحيل على الحكومات أن تجد حلولا لتحديات اليوم بمفردها، بل يجب أن يساهم القطاع الخاص مع الحكومة بصورة مشتركة في تصميم السياسات وضمان تنفيذها الفعال من أجل تحقيق التصنيع المستدام.

وأخيرًا، ينبغي تنسيق هذه السياسات على المستوى الإقليمي بغية التخفيف من حدة التوترات وإطلاق العنان لكامل إمكانات التعاون بين البلدان المجاورة.

ويعرض تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 نهجًا جديدًا لتقييم التقدم المحرز في مجال التصنيع المستدام تقييمًا شاملًا. ويأخذ هذا النهج في الاعتبار عدة مؤشرات. فبالإضافة إلى الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة (الصناعة والابتكار والبنية التحتية، فإنه يأخذ في الاعتبار أيضًا الهدف السابع (الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة) والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي).

ويحلّل التقرير أحدث البيانات المتاحة من عام 2021. وبغية تقييم سرعة التقدم، تم استخدام بيانات ما قبل تفشي جائحة كورونا المتوفّرة بين العامَيْن 2009 و2019، على افتراض أن معظم القطاعات الصناعية قد عادت أو ستعود قريبًا إلى اتجاهات ما قبل تلك الفترة. وفيما يتعلق بنتائج تحليل هذه البيانات، نجد أن التقدم العالمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلّقة بالصناعة كان بطيئًا للغاية وقد خرج عن مساره بسبب جائحة كورونا. ومن الضروري للغاية، لا سيما في البلدان النامية، توجيه الاهتمام بشكل عاجل إلى ثلاثة مجالات حاسمة هي: الطاقة النظيفة، وتوفير فرص العمل اللائق، والابتكار.

في عام 2021، تخلفت البلدان النامية عن الأهداف المتعلقة بالابتكار، و التي يجدر تحقيقها بحلول العام 2030، بمعدّل 80 نقطة مئوية، كما أنّ التقدم في فترة ما قبل كورونا أتى بطيئًا بشكل مخيب للآمال، ومن الممكن إذا استمر التقدم على هذا المنوال أن يستغرق تحقيق الغايات أكثر من قرن، بما أنّ سدّ الفجوة والتقدّم نحو الهدف أتى بمعدّل 0.33 نقطة مئوية فقط سنويًا. وبالتالي، حتى مع العودة إلى الاتجاهات التي سادت في الفترة التي سبقت تفشي جائحة كورونا، يبقى تحقيق الغايات بعيد المنال بهذه الوتيرة. والأمر سيان في مجالَي العمالة والطاقة النظيفة.

ويوضح تقييم التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي أن أولويات الاستثمار تختلف مع اختلاف المناطق. ويجب أخذ هذا الواقع في الاعتبار عند تصميم السياسات الصناعية المستقبلية. فعلى سبيل المثال، 90 في المائة من سكان البلدان النامية في المتوسط أصبح قد حصلوا على الطاقة في عام 2021، مقارنةً مع 60 في المائة فقط في أفريقيا، مما يسلط الضوء على ضرورة توجيه الاستثمارات المحدّدة الهدف في القارة الأفريقية نحو الحصول على الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تراجع أداء القطاع الصناعي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعدما ما كانت المنطقة تقترب فعلًا من أهداف عام2030، يثير القلق البالغ. فالمنطقة تُسجّل حاليًا إشارات على تراجع التنمية الصناعية وانحسارها، فيما تحرز البلدان النامية بشكل عام تقدمًا في سد الفجوة والتقدّم نحو غايات قطاع الصناعة.

إنّ السياسات الصناعية الحديثة الفعالة غير كافية وحدها لتحقيق الأهداف المنشودة بدون إرساء مستوى جديد تمامًا من التعاون والتضامن الدوليين. وهو ما يتطلّب نقل الخبرات والتكنولوجيات، ويتطلّب أيضًا استثمارات رؤيتها طويلة الأجل تحدث تغييرًا هيكليًا حقيقيًا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يلتزم بزيادة التمويل وضمان استدامته، وبتغيير النظام

المالي العالمي مع التركيز على العدل والإنصاف واحتياجات البلدان النامية. بالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى زيادة الاستثمار في أكبر أصولنا، وبعبارة أخرى نحن بحاجة إلى تزويد شباب العالم بالمهارات التي يحتاجون إليها لبناء مستقبل واعد.

هذا وقد دارت المداخلات والنقاشات حول عدة نقاط يتمثل أهمها في:

- التأكيد على أهمية ضبط المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تعالج مختلف القضايا التي ترد في التقارير الدولية، وذلك لضمان وحدة الفهم لدى الجميع في تناول أي قضية، ومن ثم صياغة أية مقترحات أو سياسات فعالة.
- ضرورة الانتباه إلى أن ما يُروج إليه الآن كسياسة صناعية يحوي في طياته توجهات لنظام عالمي جديد، والمزيد من التدخلات الحكومية في عملية التصنيع وتحديد ما ينتج ومالا ينتج على مستوى الدولة.
- أهمية الاستفادة واستغلال الموارد الطبيعية والإمكانات البشرية التي تتمتع بها الدول المختلفة في قارة أفريقيا، وتجهيز سبل الاستفادة من الهبة الديموجرافية التي تتمتع بها غالبية دول القارة السمراء من حيث ارتفاع حجم فئة الشباب لدى هذه المجتمعات.
- الإشارة إلى حاجة الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل لاتخاذ سياسات صناعية تمكنها من ملاحقة ومواكبة المشهد العالمي للإنتاج الصناعي، حيث إنه من الملاحظ أن الاقتصادات مرتفعة الدخل قد نفذت عددًا من السياسات الصناعية يفوق تلك التي اتخذتها اقتصادات الدول النامية على الرغم من حاجة الأخيرة لمثل هذه السياسات بصورة أكبر وأسرع.
- التشديد على أهمية أن تتبنى مصر سياسة صناعية جديدة تتواكب مع المستجدات والتطورات التكنولوجية العالمية، وتراعي في الوقت نفسه طبيعة وخصوصية وظروف الاقتصاد الوطني التي يمر بها حاليًا.
- ضرورة إجراء حوار وطني جاد لمناقشة استراتيجية التنمية الصناعية التي صدرت مؤخرًا عن وزارة التجارة والصناعة، والوقوف على أهم النقاط المطلوب تحسينها أو تطويرها في ضوء الخبرات والتجارب العالمية الرائدة.
- أهمية العمل على بناء وتعزيز قدرات العاملين في مجال الصناعة في مصر على مختلف المستويات. وكذلك ضرورة التوسع في نقل وتوطين التكنولوجيا من الخارج، ولكن بصورة تُراعي دعم المُنتج المحلي كمكونًا رئيسًا في الصناعات المختلفة.

- التأكيد على ضرورة التوسع في إنتاج الهيدروجين الأخضر كأحد مصادر الطاقة النظيفة، خاصة مع التقدم الهائل في تكنولوجيات الإنتاج حتى أصبحت هناك إمكانية لإنتاجه من الماء المالح بجانب الماء العذب أيضًا.

- الإشارة إلى أن المشهد في العالم مؤخرًا أصبح مشوشًا بدرجة كبيرة، يصعب معه تحقيق أي تنمية صناعية أو تطور تكنولوجي حقيقي على مستوى البلدان سواء النامية أو حتى المتقدمة مما يستلزم تكاتف وتعاون دول العالم بأسره لاجتياز هذه الأوضاع وحتى لا يتخلف أحد عن الركب.

- ضرورة توجه الدول النامية في ضوء الموارد المحدودة ووفرة العنصر البشري إلى الاعتماد على الصناعات كثيفة العمالة، وذلك بهدف دفع عجلة النمو الاقتصادي في ضوء الإمكانات المتاحة لدى كل منها.

- من المفارقات الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، حيث عمدت إلى تعطيل دور لجنة فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية وذلك بهدف دعم سياساتها الحمائية التي أصبحت تنتهجها مؤخرًا في مواجهة الصين، وفي الوقت نفسه تدعو إلى دعم حرية التجارة بين البلاد وفرض عقوبات على الدول غير الملتزمة.

- على العالم والدول المتقدمة بالأخص مراجعة أوضاعها فيما يتعلق بنجاحها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، وبيان مدى واقعية مستهدفات هذه الأهداف منذ صياغتها خاصة في ضوء تجربة مدى تحقق الأهداف الإنمائية من قبل.